دراسة تحليلية لتأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

أ.م.د. رحيم حسوني زيلة
الباحث مرتضى هادي جندي ناجي
جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

إنَّ اعتماد العراق على عوائد سلعة النفط في تمويل برامجه التنموية ومعدلات نموه ، جعل الاقتصاد يتأثر بقوى خارجية تتمثل في تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، مما ينعكس بشكل مباشر على اداء وكفاءة الاقتصاد العراقي .

اعتمدت الدراسة في تحقيق اهدافها على استخدام أسلوبي التحليل الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات التأريخية وتتبع تطوراتها عبر الزمن واستقراء الواقع الاقتصادي ، ومن ثم استنباط الأثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة. و أوصت الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية واضحة المعالم بشأن ادارة وتخصيص العوائد النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى انهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة التنمية المستدامة بالعوائد النفطية ،فضلا عن تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك الأقلال من سياسة المناقلة بين النفقات .

Abstract:

That Iraq's dependence on the revenues of the oil product in financing its development programs and growth rates ، Making the economy affected by external forces represented by fluctuations in crude oil prices in the global market ، Which is directly reflected on the performance and efficiency of the Iraqi economy.

The study adopted the objectives of using the methods of inductive and deductive analysis through the analysis of historical data and tracking their developments over time and extrapolating the economic reality، And then develop the effects and results to reach specific results through the economic tools available . The study recommended the need to formulate a clearly defined strategy on the management and allocation of oil revenues in accordance with a well-considered economic vision aimed at ending the state of distortion and imbalance in the structure of the national economy and work to exchange sustainable development with oil revenues، As well as diversifying the base of the national economy through the development of economic sectors and increase their contribution in GDP، as well as the reduction of the policy of transfer of expenditure.

المقدمة

تعد الثروة النفطية أحدى المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان التي تمتلك تلك الثروة ، وبإمكانها أن تحقق النمو الاقتصادي بوقت اسرع وبشكل افضل مقارنة مع البلدان التي لا تمتلكها . الا أن الاعتماد المفرط على هذه الثروة في تمويل برامجها التنموية ومعدلات نموها الاقتصادي جعل من اقتصاداتها تتسم بالريعية لارتباطها بسوق النفط الدولية وتأثيراته المختلفة .

لا يخفى أن تقلبات أسعار النفط العالمية متأتية من أسباب سياسية واقتصادية متعددة ، لعل أبرزها حالة اختلال قوى السوق وما لهذا من تأثير واضح على أسعار النفط .

تختلف حدة تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على البلدان المصدرة للنفط بحسب نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قياساً بالقطاعات الأخرى ، لذا نجد البلدان التي يشكل القطاع النفطي الحصة الاكبر في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي ، والمصدر الرئيس لتمويل إنفاقها العام هي اكثر عرضة لمشاكل تقلبات أسعار النفط العالمية، وفي العراق يتضح ذلك جلياً ، إذ يتصف اقتصاده بأنه اقتصادً احادي الجانب يعتمد على العوائد النفطية في تمويل إنفاقه العام والوفاء بالتزاماته المتعددة ، إذ يشكل القطاع النفطي الحصة الاكبر من الناتج المحلي الإجمالي ، لذا تنعكس تأثيرات تقلبات أسعار النفط بوضوح في النمو الاقتصادي من خلال قناة الموازنة العامة .

في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية في السنوات السابقة لم يستطع العراق خلق اقتصاد غير نفطي، إذ لم تكن أدارة وتخصيص تلك العوائد بالشكل الأمثل الذي يساهم في بناء قاعدة إنتاجية قادرة على التخلص من الريعية، ليبقى الاقتصاد يعاني من ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، ومن ثم انعكاس تزايد الطلب الكلي في المستوى العام للأسعار والاستيرادات لعدم قدرته على استيعاب الجزء الاكبر من تلك الزيادة ، مما يؤدي إلى تسربات من دورة الدخل ، وحرمان الاقتصاد من الزيادة المرغوبة في النمو الاقتصادي المستهدف.

المصطلحات الأساسية للدراسة

أسعار النفط oil prices، التضخم Inflation ، النمو الاقتصادي Economic growth ، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق The effect of fluctuations of crude oil prices on inflation and economic growth in Iraq

مشكلة الدراسة

إنَّ اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل برامجه التنموية ومعدلات نموه، جعل من هذا الاقتصاد اقتصاداً ريعياً يتأثر بقوى خارجية تتمثل بتقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية، مما ينعكس،

في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد اصلاً.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيات عدة هي:

١ – تؤثر تقلبات أسعار النفط الخام العالمية عن طريق قناة الموازنة العامة على معدلات التضخم في العراق.

٢ – هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط الخام العالمية على الناتج الاسمي مع النفط وبدونه في العراق، فيما يتضح ضعف ذلك التأثير على الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه.

هدف الدراسة

التثبت من صحة أو نفي الفرضيات المذكورة باستخدام أسلوبي التحليل الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات التأريخية وتتبع تطوراتها عبر الزمن واستقراء الواقع الاقتصادي ، ومن ثم استنباط الأثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة.

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من محاور عدة :

المحور الأول : أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها .

المحور الثاني : أبرز التفسيرات النظرية للتضخم .

المحور الثالث : النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام .

المحور الرابع : دراسة وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق . ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول

أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها .

تعرف أسعار النفط بأنها القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من (١٥٩) لتر معبرا عنها بالدولار الأمريكي ، عبر تطور الصناعة النفطية (**الهيتي** ،٢٠٠٠ : ١١٧) . لذا تعد احد أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية ، لذلك تراقب هذه الأسعار دول العالم كافة ومؤسساتها سواء في الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة له، لان هذه الأسعار تعبر عن دلالات بخصوص مستقبل الأسعار والتكاليف والنمو الاقتصادي العالمي ، إذ تتصف بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع و أخرى باتجاه الانخفاض ، وهذا يعود إلى أسباب عدة أهمها :

١ – **معدل نمو الاقتصاد العالمي** : تعد تطورات الطلب العالمي على النفط الخام ومعدل نمو الاقتصاد العالمي ، احد التفسيرات المهمة وراء تقلب مستوى أسعار النفط الخام عالمياً ، و وفقا للنظرية الاقتصادية توجد علاقة موجبة بين معدل نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام ،إذ توجد علاقة تبادلية فيما بينهما ، ففي حالة ارتفاع أو التوقع بارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي ، فإن هذا يعزز من زيادة الطلب على النفط الخام ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس بالعكس .

٢ – **العوامل الجيوسياسية والأزمات الطارئة** : تعد العوامل الجيوسياسية من أهم العوامل التي تؤثر على أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والتي تتمثل بالتحالفات واستعراض الدول لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وإظهارها في أوقات السلم والحرب ، إذ تتأثر أسعار النفط بهذه العوامل وتؤثر فيها ، ويبقى امن الطاقة واجبا وطنيا في عالمنا المتعطش إلى الطاقة (**والتر** ، ٢٠١١: ٢٢١) .

ونظرا لكون معظم الإنتاج النفطي يتركز في منطقة الخليج العربي ، فإن الصراعات والخلافات الداخلية في العراق والبحرين و السعودية و إيران أو السياسة الخارجية بين إيران وأمريكا في قضية المفاعل النووي الإيراني، فضلا عن رغبة المملكة العربية السعودية في تقليص النفوذ الروسي والإيراني ، فقد عمدت إلى عدم خفض إنتاجها النفطي في فترة انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ معولة على أنها أكثر قدرة على اجتياز الأزمة من روسيا وإيران نتيجة ضخامة احتياطياتها من العملة الأجنبية والتي تبلغ حوالي (٧٠٠ مليار دولار) ، وكل ذلك يؤثر على المعروض النفطي ، ومن ثم على أسعار النفط الخام العالمية (Gause, 2015: 2).

هذا من جانب الجهة المنتجة، أما بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة، فيعد النفط المحرك الرئيس لاقتصاداتها، لذا لجأت هذه الدول إلى استخدام الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية في سبيل السيطرة

على إمدادات النفط الخام في العالم. فمثلا الولايات المتحدة في أحداث عام ٢٠٠٣ (الحرب الأمريكية على العراق) فأنها عمدت على الحفاظ على القطاع النفطي دون بقية القطاعات الأخرى والتي شهدت دماراً كبيراً مقارنة بالقطاع النفطي .

٣ – **النفط الخام الاصطناعي** : يقصد به النفط الذي يتم إنتاجه أو استخلاصه عن طريق تقطير رمال النفط والصخور النفطية باستخدام الطريقة الكيميائية (التحليل الحراري)، ويعد هذا النوع من النفط مهم في توفير موارد بديلة للطاقة ، ومن ثم أمكانية تأثيرها على أسعار النفط الخام، لا سيما وأن هذا النوع من النفط موجود في مناطق عديدة من دول العالم وبكميات ضخمة في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها، مما جعل له دور مهم في التأثير على الأسعار من خلال تأثيره على المعروض النفطي (**الأمير، ٢٠١٦: ٢٤**).

تشير الدراسات أن زيادة إنتاج النفط الصخري سيؤدي إلى ضغوط خافضة للأسعار على المدى المتوسط . وهذا ما حدث فعلا في اوقات عدة ، إذ ساهم الإنتاج الكبير للنفط الصخري في حصول تخمة في المعروض النفطي (**Matsumoto& Arezki, 2016**)، ورغم ذلك فأن منظمة أوبك لم تخفض من إنتاجها ، ذلك للحفاظ على حصتها في السوق النفطية ، وهذا ما أكد عليه اجتماع أوبك في عام ٢٠١٤ ، ونتيجة لذلك انهارت أسعار النفط العالمية (**Behar&Ritz, 2016: 19-20**).

٤ – **أسعار مصادر الطاقة البديلة** : إن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مألوفة في السوق النفطية الدولية دفع بالمؤسسات و الشركات العاملة في شؤون الطاقة للبحث عن مصادر بديلة للنفط الخام، لكن عملية البحث عن بديل له تكتنفها صعوبات كبيرة منها محدودية كميات البدائل في الوقت الحاضر، كذلك عدم جدوى بعضها اقتصاديا (**الصالحي ،٢٠١١ :١٠٨**) .

تشير الكثير من الدراسات إلى ارتفاع تكاليف استخراج مصادر الطاقة البديلة ، كذلك ارتفاع نفقات البحث والتطوير في هذه الصناعة ، لينعكس بوضوح في أسعار تلك البدائل ، مما يجعل أسعارها أعلى من أسعار النفط الخام . فضلا عن محدودية مجالات استخدامها مقارنة بالنفط (**عيسى ،١٩٨٢ : ١٨٣**) .

لذا هنالك تأثير محدود لمصادر الطاقة البديلة في الوقت الحاضر على أسعار النفط الخام ، إذ إن أسعار النفط لازالت مرتفعة رغم التطور والتقدم الكبير في إنتاج مصادر الطاقة الاخرى ، ولكن قد يكون له تأثير اكبر في المستقبل القريب ، مما يؤثر على عوائد الدول المنتجة والمستهلكة له .

المحور الثاني

أبرز التفسيرات النظرية للتضخم

تعد مشكلة التضخم من المشاكل الأساسية والمهمة في الاقتصاد، إذ حازت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين، حتى أصبحت احدى موضوعات الجدل الفكري في النظرية الاقتصادية، ذلك ناجم عن التفسيرات المتعددة التي جاءت بها المدارس الاقتصادية على مر التأريخ، فقد استند التحليل الكلاسيكي في تفسير مشكلة التضخم، على كمية النقود في الاقتصاد، معتمداً في ذلك على معادلة التبادل لفيشر، ويرى الكلاسيك أن التضخم هو ظاهرة نقدية سببها زيادة عرض النقود في الاقتصاد (**شندي، ٢٠١٠ :٥٥-٥٦**).

إما التحليل الكينزي فقد استند في تفسير مشكلة التضخم ، إلى حالة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، مشيراً إلى عدم صحة افتراض الكلاسيك فيما يتعلق بمعادلة التبادل ، و إنها لا تصح إلا في حالة الاستخدام الكامل ، وانطلاقاً من هذا ،فقد فرق كينز بين حالتين لتفسير مشكلة التضخم ، الحالة الأولى ما قبل الاستخدام الكامل (الاقتصاد في المدى القصير) ، التي تتمثل بوجود عمالة عاطلة وطاقات إنتاجية غير مستغلة ، لذا فأن الزيادة في الطلب الكلي ، لن تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، بل الذي يحصل هو زيادة العرض الكلي عن طريق زيادة الإنتاج ، ومن ثم المبيعات ، مما يدفع المنتجين إلى زيادة طلبهم على عوامل الإنتاج بهدف مواكبة الزيادة التي حصلت في الطلب الكلي ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، لذا تبدأ الضغوط التضخمية بالظهور نتيجة لذلك ، وهذا يعني عدم أيمان كينز بحيادية النقود في المدى القصير (**كينز ، ٢٠١٠ : ٣٣٢**) .

أما الحالة الثانية ، فهي حالة وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل (الاقتصاد في الأمد الطويل) ، وهنا يتفق كينز مع الكلاسيك في تفسير مشكلة التضخم ، والقبول بافتراض الكلاسيك حول حيادية النقود في النشاط الاقتصادي ، لذا الزيادة في الطلب الكلي تؤدي مباشرة إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، بفعل عدم مواكبة العرض الكلي (لان الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل) للزيادة التي حصلت في الطلب الكلي (**رجب ، ٢٠١١ : ١١٨**) .

و أشار كينز أيضا إلى عدة مبادئ في تفسيره لمشكلة التضخم ، إذ إن تغير كمية النقود لا يعد عاملاً مهماً في تفسير التضخم ، لا سيما اذا صاحب زيادة عرض النقود ، انخفاض في سرعة التداول للوحدة النقدية بنفس النسبة ، مما يعني بقاء مستوى الطلب الكلي على حاله (ثابت) ، وهذا عكس مبدأ

نظرية كمية النقود ، التي افترضت ثبات سرعة التداول ، لذا فأن كمية النقود لا تؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار حسب نظرة كينز لدور النقود في الاقتصاد (**استروب وجوارتيني، ١٩٩٩: ٤١٧**).

و بسبب أزمة الركود التضخمي (Stagflation) التي واجهها النظام الرأسمالي في سبعينيات القرن الماضي ، إذ ساد في هذا النظام تزايد معدلات البطالة والتضخم معاً فإن ذلك عبر عن عدم صحة منحنى فيلبس ، مما اوجد بيئة مناسبة لظهور فكر جديد في تفسير مشكلة التضخم تمثل بإراء الاقتصادي ميلتون فريدمان ، الذي اعتمد على تطوير نظرية كمية النقود الكلاسيكية إذ أكد على عدم وجود علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الأمد الطويل ، وإن التضخم ظاهرة نقدية ، تنشأ بسبب الإفراط في إصدار النقود ، لذا اقترح أن يكون النمو في عرض النقود ثابت من سنة لأخرى (سياسة القواعد الثابتة) كوسيلة للحد من التضخم من اجل التناسب بين التغير في كمية النقود والتغير في المعروض السلعي (**خليل ،١٩٩٤ : ٩٢-٩٣**) .

مما سبق يتبين أن هنالك اختلافاً جوهرياً في تفسير مشكلة التضخم وهذا ناتج من الاختلاف في شكل دالة العرض الكلي ، فعند الكلاسيك تكون دالة العرض الكلي عديمة المرونة ويكون شكل المنحنى عموديا، وهذا ناتج من افتراضهم أن الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل، أما عند كينز فتتصف دالة العرض الكلي بالمرونة في المدى القصير ، وإن المنحنى يكاد يكون أفقيا ، وإن أي تغير في الأسعار يكون ذو تأثير كبير على الناتج الكلي (**دياب والخطيب ، ٢٠١٤ : ٤٥**) .

اما فريدمان فيعتقد أن دالة العرض الكلي غير مرنة وأن المنحنى يكاد يكون عموديا في علاقته بالمستوى العام للأسعار ، اي أن الأسعار تكون حساسة جدا لاي تغير في مستوى الناتج الكلي . كما موضح في الشكل الأتي .

شكل (١)

دالة العرض الكلي عند كل من أدم سميث ، وكينز و فريدمان

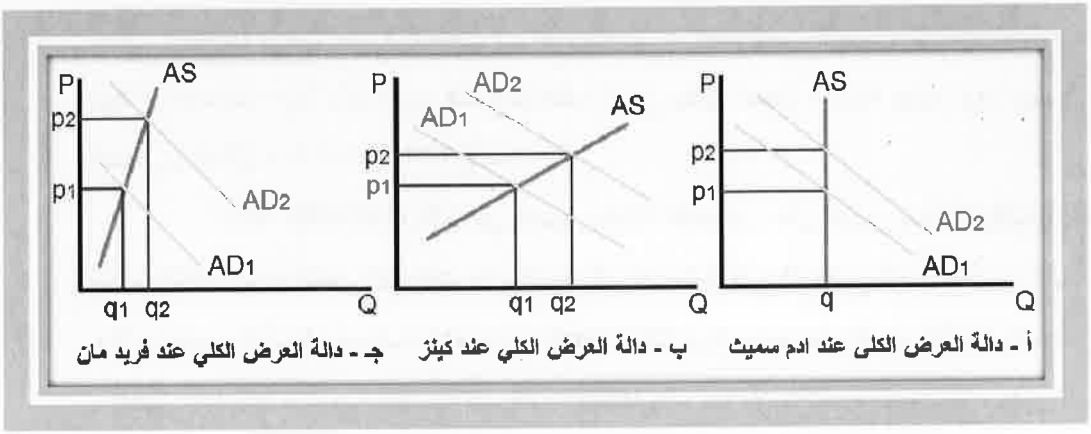

المصدر :من إعداد الباحث .

يمثل الجزء (أ) من الشكل أعلاه دالة العرض الكلي عند ادم سميث ، إذ يكون منحنى العرض الكلي عموديا ناجم عن افتراض الكلاسيك أن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل، وذلك لأيمانهم بقانون ساي (العرض يخلق الطلب ويساويه) كما رفض الكلاسيك تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا يعني أنه لا توجد سياسات مالية ونقدية يمكن استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي .

أما الجزء (ب) يوضح دالة العرض الكلي عند كينز ، إذ تكون السياسات المالية والنقدية الانكماشية غير فعالة في تخفيض التضخم ، ذلك لان الانخفاض في مستوى الطلب الكلي سيؤثر في مستوى الناتج الكلي أكثر من الأسعار ، وبالنتيجة سينخفض الناتج الكلي بمعدل اكبر من معدل انخفاض المستوى العام للأسعار ، أما عند فريدمان فعلى العكس ، فإن السياسة المالية والنقدية الانكماشية تكون فعالة في تخفيض المستوى العام للأسعار ، ذلك لان الانخفاض في الطلب الكلي سيؤثر في المستوى العام للأسعار أكثر من تأثيره على مستوى الناتج الكلي ، وهذا يعني أن انخفاض الطلب الكلي سيؤدي إلى انخفاض الأسعار بمعدل اكبر من معدل الانخفاض في مستوى الناتج الكلي وكما مبين في الجزء (جـ) من الشكل ذاته. **(داود، ٢٠١٣ : ٢٧٢)**

وكرد نظري لإراء ادم سميث و كينز و فريدمان في تفسير مشكلة التضخم ، ظهر رأي آخر في تفسير هذه المشكلة تمثل بإراء المدرسة الهيكلية بزعامة (J.K.Galbraith) ، التي ترجع مشكلة التضخم إلى الاختلالات الهيكلية التي تحدث في بنية النظام الرأسمالي ، فالخلل الهيكلي يعني وجود قطاعات أكثر تطوراً من القطاعات الأخرى ، أي هناك قطاع متطور (الصناعة مثلا) ، وأخر متخلف (الزراعة مثلا)

، وهذا يؤدي إلى وجود أجور وإرباح مرتفعة في القطاع المتطور ،مما ينعكس في زيادة الطلب على السلع والخدمات (بالنسبة للعمال) وزيادة الطلب على عوامل الإنتاج (بالنسبة للمنتجيين) لتحقيق أقصى ربح ممكن ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في هذا القطاع ، بينما تبقى الأجور والإرباح والأسعار متدنية في القطاع المتخلف ، لذا فأن تطور قطاع وتخلف الآخر يخلق أسعاراً متباينة بينهما وهذا يسمى بالتضخم الهيكلي (**كنعان** ، ٢٠١١ : ٢٥٣) .

استند J.K.Galbraith في تفسير مشكلة التضخم ،على قوتين هما الشركات الاحتكارية و نقابات العمال ، إذ تسعى الشركات الاحتكارية إلى السيطرة على السوق وطرد المنافسين الصغار ، من خلال تخفيض الأسعار وسياسة الإغراق (Dumping) والسيطرة على المواد الأولية والدعاية والإعلان ، ويتمثل هذا بالإستراتيجية الدفاعية للشركات الاحتكارية ، أما الإستراتيجية الهجومية ، يكون الهدف منها سعي الشركة لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن ، أما القوة الثانية ، فهي نقابات العمال والتي تسعى إلى المطالبة بزيادة الأجور في ظل ارتفاع الأسعار ، وذلك من اجل الحفاظ على استقرار الأجر الحقيقي للعمال ، فكلما ازدادت الأسعار بفعل قوة الشركات الاحتكارية ، ازدادت المطالبة برفع الأجور من قبل تلك النقابات ، والتي تنعكس في زيادة تكاليف الإنتاج ، مما يدفع المنتجين إلى نقل عبء تلك الزيادة في الأجور إلى الأسعار وهكذا ، تزداد سرعة وشدة الحركة التراكمية للأجور والأسعار (**داود** ، ٢٠١٣ : ٢٧٣) .

لذا ، فإن مشكلة التضخم ، ليست بسبب الإفراط في نمو عرض النقود ، بل هي نتيجة لطبيعة قوة الشركات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق والأسعار ، بعيداً عن قوى العرض والطلب ، وأيضا إلى رد الفعل الذي تمارسه نقابات العمال .

المحور الثالث

النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها ، إذ يمثل الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تبذلها الحكومة في مجتمع ما لتحقيق ذلك الهدف .كما يعد السبيل الأكثر فعالية في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق حياة أفضل لأفراد المجتمع (DFID,2007: 3) .

لقد عرف الاقتصادي سايمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادات المستمرة في إنتاج الثروة المادية . واعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ، كذلك التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي ، ذلك عن طريق تدريب وتأهيل القوة العاملة لرفع من إنتاجيتها ، هذا فيما يخص رأس المال البشري والمادي ، أما فيما يخص التقدم التقني فيكمن في استخدام أساليب جديدة في الإنتاج ، فضلا عن الابتكار والاختراع (**المسعودي** ، ٢٠١٠ : ٢٨) .

العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

حظيت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باهتمام كبير لاسيما بعد تغير الفلسفة الاقتصادية المتبعة (التحول من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة). ويعد الاقتصادي الالماني ادلوف فاجنر (A.Wagner) أول من شخصها عام ١٨٩٢ وعرفت هذه العلاقة بقانون فاجنر والذي اسماه " قانون التوسع المستمر " (**Bansal & Budhedo, 2012: 1**) .

خضعت هذه العلاقة للجدل في الاوساط العلمية، فيما يخص من هو العامل المؤثر على الأخر، ولسنا في صدد دراسة العلاقة السببية ، و إنما بيان دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي .

١ – دور الإنفاق الاستهلاكي العام في تحقيق النمو الاقتصادي

هناك تأثير غير مباشر للإنفاق الاستهلاكي على الناتج المحلي الإجمالي ،يتمثل في زيادة مستوى الطلب الكلي ،من خلال تأثيره على مكونات الطلب الكلي ، لينعكس ذلك مضاعفاً على الناتج المحلي الإجمالي بفعل عامل الزمن ، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف . ففي حالة زيادة الإنفاق الاستهلاكي فأن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة ، مما سيزيد من مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل مضاعف (بافتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك) ، وهذا بدوره يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات ، مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاج المكائن و الآلات التي تنتج السلع التي زاد الطلب الاستهلاكي عليها (اثر المعجل) بافتراض مرونة الجهاز الإنتاجي ، لينعكس ذلك ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم النمو الاقتصادي (**الجنابي** ، ١٩٩٠ : ١١٦) .

بناء على ذلك ، يعد الإنفاق الاستهلاكي عاملاً فعالاً في التأثير على النمو الاقتصادي ، وهذا ما أكد عليه كينز لانقاذ الاقتصاد العالمي من محنته عام ١٩٢٩ (مشكلة الكساد العظيم) ، إذ تسعى الحكومة من خلاله إلى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب الكليين . ففي حاله الكساد (كحالة عام ١٩٢٩) يتسم الطلب الكلي بالانخفاض مقارنة بالعرض الكلي، فيتسبب ذلك بحدوث فائض في الطاقة الإنتاجية، كذلك ارتفاع معدل البطالة ، وهنا يبرز دور الإنفاق في تقليص الفجوة ، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي ، لاسيما أن الاقتصاد في مرحلة دون مستوى الاستخدام الكامل ، فتقوم الحكومة بحقن الاقتصاد من اجل رفع مستوى الطلب الكلي ، وهنا سيبدأ أثر مضاعف الإنفاق الحكومي عن طريق الأثار المتوالية على الناتج، ومن ثم زيادته (باقتراض مرونة الجهاز الإنتاجي) (**اوسيلفان وآخرون** ، ٢٠١٤ : ٣٠٢ – ٣٠٧).

يكون عمل المضاعف اكثر اتساقاً في البلدان المتقدمة ،وذلك لمتانة الهيكل الاقتصادي وتنوعه ، والجهاز الإنتاجي المرن ،لذا فأن تباطؤ النشاط الاقتصادي فيها يعود إلى قصور الطلب الكلي وليس العرض الكلي ، مما يجعل لمضاعف الإنفاق الحكومي دوراً كبيراً في رفع مستوى الطلب الكلي ،على العكس في البلدان النامية التي تتسم بتخلف الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته ، كذلك محدودية تنوع الهياكل الاقتصادية ، لذا فأن مشكلة تباطؤ النشاط الاقتصادي في هذه البلدان تكمن في العرض الكلي وليس الطلب الكلي ، وبهذا سينعكس أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد ،فضلا عن زيادة الاستيرادات نتيجة عدم قدرة الإنتاج على مواكبة الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي ، مما يزيد من التسربات في أثر المضاعف ، ومن ثم التقليل من حدوث الأثار المرغوبة في النمو الاقتصادي .

في ضوء ما سبق يمكن بيان آلية عمل المضاعف والمعجل في البلدان النامية في المخطط الأتي :

المخطط (١)

آلية عمل المضاعف والمعجل في البلدان النامية

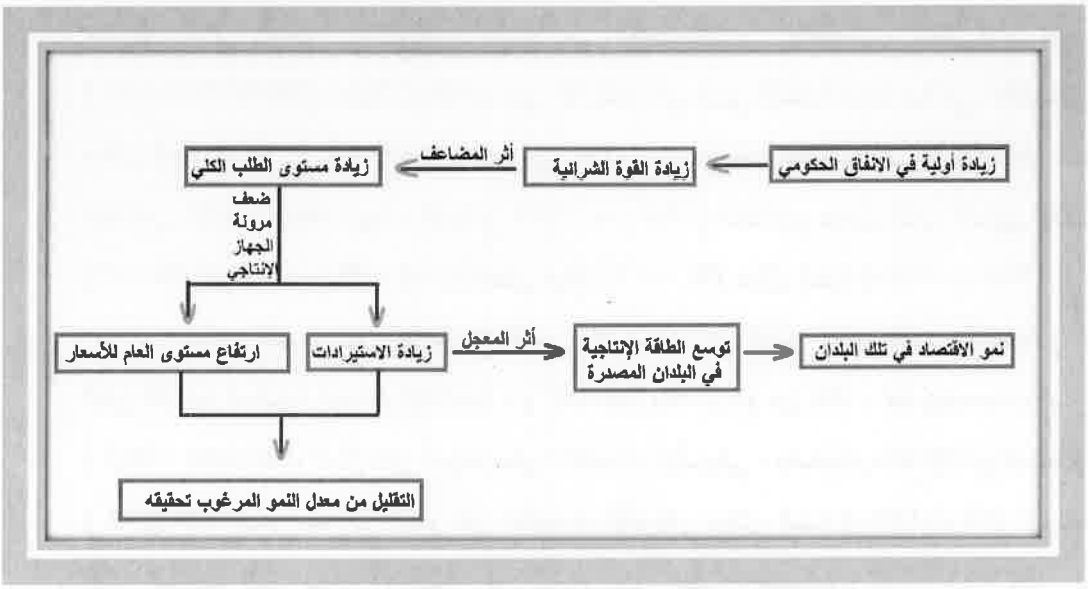

المصدر : من إعداد الباحث

يتبين من المخطط اعلاه هناك عملية تحجيم وكبح لأثار المضاعف والمعجل في البلدان النامية ، وذلك بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ،مما جعل أثر زيادة الإنفاق ينعكس في زيادة الاستيرادات وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، لذا فأن أثر عمل المضاعف والمعجل يكون في البلدان المصدرة .بينما لو كانت هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي في البلدان المتقدمة لحصل العكس ،إذ إن زيادة الإنفاق ستنعكس في زيادة مستوى الطلب الكلي ،مما يؤدي الى توسع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، مما ينعكس في زيادة عوائد عناصر الإنتاج وتحسن مستوى المعيشة ، وبهذا ليس هناك عملية كبح لأثار المضاعف والمعجل في تلك البلدان .

٢- دور الإنفاق الاستثماري العام في تحقيق النمو الاقتصادي

يركز المعنيون بشؤون الاقتصاد على الدور الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي ،إذ يعد الاستثمار المحرك الرئيس لعجلة النمو ،فإن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية الوطنية سواء كان عن طريق اضافة طاقات انتاجية جديدة أو اصلاح الطاقات الإنتاجية العاطلة ،مما ينعكس ايجاباً على الدخل الوطني والنمو الاقتصادي كمحصلة نهائية.

كما يعد الاستثمار في البنى التحتية (كالطرق والجسور والمطارات والسدود....الخ) من مقومات العملية الإنتاجية ،لما يوفره من بيئة ملائمة للإنتاج ،لذا ركزت العديد من الدراسات على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والإنتاجية ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي ،فقد قدم ديفيد أشاور (David Achauer) تحليلا للعلاقة ما بين الاستثمار في البنى التحتية والإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة (١٩٧١– ١٩٨٥) ، إذ بين من خلاله ، إن ضعف خدمات البنى التحتية هو السبب وراء انخفاض الإنتاجية ،فقد شهدت المدة (١٩٧١ – ١٩٨٠) انخفاض معدل النمو السنوي للإنتاجية من (٠،٢ %) إلى (٠،٠٨ %) ، كما وانخفض ليبلغ (٠،٠٧ %) خلال المدة (١٩٨٠ – ١٩٨٥)

لا يمكن اقتصار دور الإنفاق الحكومي الاستثماري في التأثير على النمو الاقتصادي في توفير البنى التحتية الملائمة للعملية الإنتاجية ، و إنما اخذاً بعداً أوسع من ذلك ، فقد وضحت دراسة دينيسون (E.F.Denison 1962) التي أجراها على الاقتصاد الأمريكي ، باستخدام دالة الإنتاج البسيطة –Cob) (Douglas لقياس مصادر النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة (١٩٦٠–١٩١٠) وتوصل إلى الأثر الموجب الذي يتركه الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي، إذ إن (٢١ %) من النمو الاقتصادي في أمريكا خلال المدة (١٩٢١– ١٩٥٧) يعود إلى أثر التعليم (**عبيد و المالكي**، ٢٠٠٤: ٥).

المحور الرابع

دراسة وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

يتسم الاقتصاد العراقي بخصائص كثيرة أهمها أحادية الجانب ، إذ يعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة هي النفط ، لذلك فهو يعتمد بشكل شبة مطلق على عوائدها في تمويل إنفاقه العام ، فزيادة العوائد النفطية (الناجم عن ارتفاع أسعار النفط أو الكمية المصدرة أو كلاهما) ، تؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية الداخلة إلى الاقتصاد ، مما يعزز من قوة المركز المالي للحكومة الذي يتمخض عنه زيادة الإنفاق العام ، مما يؤثر ذلك على النشاط الاقتصادي الكلي (على اعتبار الإنفاق احد مكونات الطلب الكلي) ، ومن ثم أمكانية تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي سينعكس أثر زيادة الإنفاق العام في المستوى العام للأسعار ، لذا سنستعين بهذه الآلية في توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم والنمو الاقتصادي وكما يأتي :

أولا : أثر الإنفاق العام (الاستهلاكي و الاستثماري) في معدل التضخم

يمكن توضيح هذا الأثر بشكل مفصل من خلال تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة الحصار الاقتصادي (١٩٩٠ -٢٠٠٢)

يتضح من الجدول (١) تزايد الإنفاق العام حتى نهاية هذه المدة (عدا عام ١٩٩٩) ، ليبلغ حوالي (٩ ترليون د/ع) عام ٢٠٠٢ بعد أن كان (٩،٣ مليار /د/ع) عام ١٩٩٠ ، ليشكل الإنفاق الاستهلاكي النسبة الأكبر منه ، إذ بلغت كمعدل حوالي (٨٠ %) ، بينما شكل الإنفاق الاستثماري كمعدل حوالي (٢٠ %) و للمدة ذاتها .

إنَّ هذا التزايد في الإنفاق العام (لاسيما خلال المدة ١٩٩١-١٩٩٦) لم يكن نتيجة زيادة الإيرادات العامة ، و إنما بسبب السياسة التي أنتهجها البنك المركزي (الإصدار النقدي الجديد) من أجل تمويل عجز الموازنة ، نتيجة انخفاض الإيرادات العامة بسبب الحصار الاقتصادي .

اتصفت هذه المرحلة بقيادة السياسة المالية للسياسة النقدية وتوجيهها حيثما يتماشى مع أهدافها ، لاسيما وأن البنك المركزي خلال تلك المدة غير مستقل عن الحكومة ، لينعكس ذلك في ارتفاع مستوى الطلب الكلي وبشراهة من (٣،٦ مليار د/ع) عام ١٩٩٠إلى (٢،٦ ترليون د/ع) عام ١٩٩٦.، وبمعدل زيادة مقداره (٧١٢٦ %) ، ونتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ليرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٠،٠٣) نقطة عام ١٩٩٠ إلى (٩،٣) نقطة عام

١٩٩٦ ، وبمعدل زيادة مقداره (٣٠٩٠٠ %) ليعاني الاقتصاد من مشكلة التضخم الجامح (Hyper inflation) ، وجاءت الزيادة الاسمية (النقدية) في الناتج مع النفط وبدونه لتؤكد ذلك ، إذ ارتفع من (٥٥،٩) و(١٦،٦) مليار دينار عراقي على التوالي عام ١٩٩٠ إلى (٦،٥) و (٢،٨) ترليون دينار عراقي على توالي عام ١٩٩٦ ، وبمعدل زيادة مقداره (١١٥٢٤ %) و (١٦٧١٠ %) على التوالي للمدة ذاتها .

أما بعد توقيع مذكرة التفاهم عام ١٩٩٦، استمر الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) بالتزايد حتى نهاية هذه المدة عدا عام ١٩٩٦ التي انخفض فيها الإنفاق الاستثماري العام بمعدل (-٥٧،١ %) مقارنة بالعام السابق ، فضلا عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي العام بمعدل (-٤،٦ %) عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق .

لقد أدى التزايد في الإنفاق العام إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي ليصل إلى (٢٨،٨ ترليون د/ع) عام ٢٠٠٢ بعد أن كان (٩،٤ ترليون د/ع) عام ١٩٩٧ ، وبمعدل زيادة نسبته (٢٠٦ %) للمدة ذاتها، لينعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار لكن بوتيرة أقل مما كان سائد في النصف الأول من العقد ذاته ، نتيجة امتصاص الاستيرادات الجزء الأكبر من تلك الزيادة، لترتفع قيمة الاستيرادات من (٦،٤ ترليون د/ع) عام ١٩٩٧ إلى (٢٠،٢ ترليون د/ع) عام ٢٠٠٢، وبمعدل زيادة نسبته (٢١٥،٧ %) للمدة ذاتها، ليسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً من (١١،٤) نقطة عام١٩٩٧ إلى (٢٠،٨) نقطة عام ٢٠٠٢ ، ليبلغ معدل التضخم نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بمعدلات المدة (١٩٩٦-١٩٩٠) . ألا أنه احتفظ برقمين عشريين (Tow digits) عاكساً بذلك استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، ليبلغ معدل التضخم كمعدل (١٨ %) للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٢ .

تؤكد الزيادة في الناتج الاسمي مع النفط وبدونه ما ذهبنا اليه سابقا خلال المدة (٢٠٠٢-١٩٩٧)، إذ ارتفع من (١٥،١) و (٣،٩) ترليون دينار عراقي على توالي عام ١٩٩٧ إلى (٤١) و(١٢) ترليون دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٢ ، وبمعدل زيادة نسبته (١٧١،٥ %) و(٢٠٤،٥ %) على التوالي للمدة ذاتها ، وهذا معدل منخفض مقارنة بالمعدل الذي ساد خلال المدة (١٩٩٦-١٩٩٠).

في ضوء ما سبق يتبين ما يأتي :

١ – يتصف تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام بشقيه بعدم الاتساق ،ففي ظل انخفاض معدلات نمو أسعار النفط العراقية لم ينخفض معها الإنفاق العام بشقيه ، أي ليس هناك تصاحب بين هذه المتغيرات خلال تلك المدة (٢٠٠٢-١٩٩٠).

٢ – لا توجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والمستوى العام لأسعار المستهلك بسبب سياسة البنك المركزي المتبعة خلال تلك المدة (٢٠٠٢-١٩٩٠).

٣ – هناك ضعف كبير في تأثر الناتج الاسمي مع النفط وبدونه بتقلبات أسعار النفط العراقية خلال تلك المدة (٢٠٠٢-١٩٩٠) .

٤ – هناك اتساق كبير بين الإنفاق العام و مستوى العام للأسعار معبر عنه بمعدل التضخم ، إذ انعكست الزيادة في الإنفاق العام عبر مستوى الطلب الكلي على معدل التضخم ، ليعاني الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة جدا ، نتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي على مواكبة تلك الزيادة ، بينما نجد انخفاض ذلك الاتساق بعد تطبيق مذكرة التفاهم نتيجة امتصاص الاستيرادات النسبة الأكبر من تلك الزيادة ، ومن ثم التقليل من الضغوط التضخمية و تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار .

٥ – ساهمت ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بشكل كبير في انعكاس تقلبات الإنفاق العام بشقيه على الناتج الاسمي مع النفط وبدونة ، مما جعل بين هذه المتغيرات نوعاً من التصاحب خلال تلك المدة (٢٠٠٢-١٩٩٠) .

المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي (٢٠١٤-٢٠٠٣)

شهدت هذه المرحلة تغيرات كبيرة في الوضع الاقتصادي للعراق ، تمثلت في الغالب بالتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون رقابة نوعية وكمية على السلع والخدمات المستوردة ، كذلك حرية التحويل الخارجي للعملات الأجنبية ، فضلا عن توسع الأجهزة الإدارية للحكومة ومؤسسات الجيش والشرطة ، كذلك الزيادة التي حصلت في مستويات الأجور والرواتب ، تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط لتبلغ (٣١ د/ب) عام ٢٠٠٤ بمعدل زيادة نسبته (٥١ %) مقارنة بعام ٢٠٠٢ . لينعكس كل ذلك في ارتفاع الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري ليبلغ حوالي (١٣،٦) و (٣) ترليون دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٤ . لينعكس ذلك في زيادة الناتج الاسمي مع النفط وبدونه ليبلغ حوالي (٥٣،٢) و(٥٠،٢) ترليون دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٤ بعد أن كان (٤١) و (١٢) ترليون دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٢ ، وبمعدل زيادة نسبته (٢٩،٨ %) و (٣١٨ %) على التوالي ، وهذا يعود في اغلبه إلى ارتفاع مستويات الأسعار كذلك ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج ، مع تحسن بسيط في قطاع الصناعة وكما هو موضح في الجدول (٢) .

كما شهدت هذه المرحلة تزايداً مستمراً في الإنفاق الاستهلاكي العام ، على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط عام ٢٠٠٩ ومع ذلك فهو يشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام ، إذ بلغت

حوالي (٦٢،٧ %) للمدة ٢٠٠٣ -٢٠١٤ ، ويعود السبب في عدم انخفاضه بشكل ملموس إلى عدم مرونته، نظرا لحساسية مكوناته ، وما لذلك من تداعيات اجتماعية سلبية ، وحتى مع انخفاض أسعار النفط الخام عالميا عام ٢٠١٤، لتسجل (٩١ د/ب) بعد أن كان (١٠٢،٣د/ب) عام ٢٠١٣ ، وبمعدل انخفاض مقداره (١٠،٥ %)، فإن الرقم المطلق للإنفاق الاستهلاكي لم ينخفض، وإنما انخفض معدل نموه من (١٣،٣ %) عام ٢٠١٣ إلى (٠،٤ %) عام ٢٠١٤ .

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري العام ، فقد تأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، إذ يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاضها ، نتيجة مرونة مكوناته اتجاه تلك التقلبات ، فضلا عن سياسة المناقلة بين النفقات ، فقد تزايد بشكل مستمر حتى عام ٢٠٠٨ ليبلغ حوالي (٢٢،٩ ترليون د/ع) ، وبنسبه زيادة مقدارها (٦٥٨،٧ %) مقارنة بعام ٢٠٠٤ ، لينخفض في العام التالي إلى (١٣،٤ترليون د/ع) ، وبنسبه انخفاض مقدارها (-٤١،٦ %) ، ليستمر بعد ذلك بالتزايد حتى نهاية عام ٢٠١٣ لينخفض بمعدل (-١٠،٨ %) في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق ، وإن سبب انخفاضه في عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٤) يعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية .

لقد شكل الإنفاق الاستثماري العام نسبة (٣٧،٣ %) من إجمالي الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤). لينعكس التزايد في الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) في ارتفاع مستوى الطلب الكلي من (٢٨،٨ مليار د/ع) عام ٢٠٠٢ إلى (٣١،٩ مليار د/ع) عام ٢٠٠٤ ، وهذا أدى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك والاستيرادات من (٣٦،٤) نقطة و (٣٤،١ ترليون د/ع) على التوالي عام ٢٠٠٤، بعد أن كان (٢١،٥) نقطة و (٢٠،١ترليون د/ع) على التوالي عام ٢٠٠٢ ، وبمعدل زيادة (٦٩،٣ %، ٦٩،٧ %) على التوالي . ومع استمرار الزيادة في الإنفاق العام وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بلغ التضخم ذروته (٥٣،١ %) خلال هذه المدة عام ٢٠٠٦ .

أما بعد عام ٢٠٠٦ وعلى الرغم من استمرار تزايد الإنفاق الاستهلاكي العام ليبلغ ذروته (٩٤،٤ ترليون د/ع) عام ٢٠١٤ ، وكذلك الإنفاق الاستثماري العام عدا عامي (٢٠٠٩ ، ٢٠١٤) بفعل انخفاض أسعار النفط، إلا أن التضخم شهد معدلات منخفضة وصولاً إلى المعدلات المقبولة عالميا ،ليبلغ كمعدل للمدة (٢٠١٤-٢٠٠٧) حوالي (٨،٨ %) ، مسجلا أدنى معدل تضخم (١،٩ %) عام ٢٠١٣ . جاء هذا نتيجة نجاح السياسة النقدية في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار كهدف أساسي لها.

في ضوء ما سبق يتبين ما يأتي :

١ – هناك اتساقٌ واضحٌ بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري العام، إذ يزداد مع زيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها . في حين يتضح أيضا ضعف ذلك الاتساق مع الإنفاق الاستهلاكي العام، إذ إن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر عليه بشكل كبير بسبب عدم مرونته، لذلك تلجأ الحكومة في حالة انخفاض الإيرادات إلى تأمينه عن طريق الاقتراض وكذلك اتباع سياسة المناقلة بين النفقات .

٢ – يتضح مدى اتساق الإنفاق العام مع مستوى العام للأسعار ، إذ انعكست الزيادة في الإنفاق العام في ارتفاع معدل التضخم والاستيرادات وهذا تمثل في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، في حين نرى ضعف ذلك الاتساق في ظل السياسة النقدية التي أنتهجها البنك المركزي العراقي للحفاظ على مستويات الأسعار ضمن حدود منخفضة ، لتنعكس تلك الزيادة في اغلبها على الاستيرادات وهذا تمثل بالمدة ٢٠٠٧-٢٠١٤ .

٣ – هناك اتساق كبير بين تقلبات أسعار النفط والناتج الاسمي مع النفط وبدونه ، ويعود ذلك إلى استقرار أسعار النفط العالمية ، فضلا عن استقرار المستوى العام للأسعار محليا .

٤ – يستمر التصاحب بين تقلبات الإنفاق العام بشقيه والناتج الاسمي مع النفط وبدونه لكن بمعدلات متفاوتة .

٥ – لا توجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل التضخم ، وهذا بفعل سياسة البنك المركزي في استهداف استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق مزاد بيع العملة ، إذ شهد معدل التضخم ادنى معدل له عندما كانت أسعار النفط في ذروتها وذلك في عام ٢٠١٣ .

ثانياً : أثر الإنفاق العام (الاستهلاكي و الاستثماري) في الناتج المحلي الإجمالي

بعد بيان أثر الإنفاق العام في الناتج الاسمي مع النفط وبدونه بشيء من التفصيل في الفقرة السابقة يمكن الآن الخوض في بيان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الحقيقي مع النفط وبدونه بشيء من التفصيل من خلال تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين هما :

المدة الأولى : مرحلة الحصار الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٢)

يتضح من الجدول (٣) تزايد الإنفاق العام نتيجة سياسة الإصدار النقدي الجديد ، لينعكس ذلك في ارتفاع مستويات الأسعار[*] ، كما يتضح أيضا لم يكن هنالك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط الخام على الإنفاق العام حتى بعد توقيع مذكرة لتفاهم عام ١٩٩٦ ، من هنا يثأر التساؤل الأتي : ما هو أثر الإنفاق

[*] تم توضيح ذلك بالتفصيل في الفقرة السابقة .

العام في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ؟ يتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ملاحظة تطور الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه ، إذ شهد الناتج الحقيقي بدون النفط معدل نمو مرتفع خلال عامي (١٩٩٢و١٩٩٣) ، إذ بلغ حوالي (٢٦،٧ %) و(٥٢،٦ %) على التوالي ، وهذا يعود إلى الاهتمام من قبل الحكومة بالقطاع الزراعي من خلال الدعم الذي قدمته للفلاحين كالتسعير المغالى فيه للمنتجات ، وكذلك شرائها للمحاصيل . وجاء هذا من اجل سد العجز الحاد في المواد الغذائية الأساسية نتيجة توقف الاستيراد ، لينعكس ذلك بشكل ايجابي على الناتج الحقيقي ، ليسجل معدلات نمو مرتفعة هو الاخر بلغت (٣٢،٦ %) و(٣٠،٣ %) على التوالي للعامين ذاتهما ، لكن سرعان ما انخفضت وتيرة نموه بسبب انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (عدا النفط) في تكوين الناتج ، إذ شهد معدل نمو الناتج الحقيقي بدون النفط انخفاضا كبيرا خلال عامي (١٩٩٤ و١٩٩٥) ليبلغ معدل نمو منخفض حوالي (- ٠،٩ % و- ١،٤ %) على التوالي للعامين ذاتهما .

اما بعد توقيع مذكرة التفاهم ، اخذ الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه بالزيادة التدريجية حتى نهاية هذه المدة [**] ، ليبلغ الناتج الحقيقي ذروته (٤٣،٣ مليار د/ع)عام ٢٠٠١ ، في حين بلغ الناتج الحقيقي بدون النفط ذروته (١٨،٢ مليار د/ع) عام ٢٠٠٢ .

يتضح من الجدول ايضا غياب تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الناتج الحقيقي بدون نفط طيلة هذه المدة ، فضلا عن تأثيرها الطفيف على الناتج الحقيقي مع النفط ، وهذا بفعل الظروف الخاصة التي كان يعيشها الاقتصاد العراقي آنذاك من حصار اقتصادي ، ناهيك عن التدمير والتخريب الناجم عن غزو الكويت ، فضلا عن ريعية الاقتصاد ، كل ذلك جعل من تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه يكاد يكون معدوما .

مما سبق يتبين التشوه الهيكلي الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي ، إذ يتضح عدم تناسب معدلات نمو الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) مع معدلات نمو الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه خلال هذه المدة (٢٠٠٢-١٩٩٠) ، إذ بلغ معدل النمو للإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري كمعدل حوالي (١٢٦،٦ %) و(٩٠،١ %) على التوالي، بينما كان معدل النمو للناتج الحقيقي مع النفط وبدونه

[**]عدا عام ٢٠٠٢ إذ انخفض الناتج الحقيقي الإجمالي ليبلغ (٤٠) مليار دينار عراقي مسجلا بذلك معدل نمو سالب نسبته (- ٦.٩٪) مقارنة بالعام السابق .

كمعدل حوالي (٧،٢ %) و (٥ %) على التوالي، وهذا ما يدل على ضعف أداء الاقتصاد العراقي، فضلا عن تأكيده ما تم التوصل اليه سابقا في الفقرة الأولى بشأن علاقة الإنفاق العام بالمستوى العام للأسعار .

المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي (٢٠١٤-٢٠٠٣)

يتضح من الجدول (٤) زيادة الإنفاق العام بشراهة، لينعكس في جزء منه في زيادة الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه ليبلغ حوالي (٤١،٦) و (٢١،٧) مليار دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٤ بعد أن كان (٤٠،٣) و (١٨،٢) مليار دينار عراقي على التوالي عام ٢٠٠٢ ، و جاءت اغلب الزيادة في الناتج الحقيقي بدون النفط من ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج، ليشكل هذا القطاع أعلى معدلات نمو مقارنة بالقطاعات الأخرى (عدا النفط)[*]، وهذا يعود إلى ارتفاع مرونة الطلب الدخلية اتجاه الخدمات ، فضلا عن الزيادات الكبيرة في فقرة الخدمات الحكومية [**] .

من الطبيعي أن تنعكس الزيادة في الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) في تحفيز الاقتصاد نحو التطور والنمو، لكن ما نراه ليس كذلك ، إذ بلغ معدل النمو الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه كمعدل (٧،٢ %) و(٩،٦ %) على التوالي للمدة (٢٠١٤-٢٠٠٣) ، وهذا مؤشر يدل على ضعف كفاءة وأداء الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي .

يعود سبب ضعف تأثير الإنفاق الاستثماري على الناتج الحقيقي إلى إهمال الحكومة لعملية التصنيع بعد عام ٢٠٠٣ بحجة أن الاستثمار الإنتاجي ، في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ، أصبح متروكاً للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ، ففي ظل عدم توفر البيئة الملائمة (الاستقرار الاقتصادي والأمني ، البنية التحتية ، الأقلال من البيروقراطية والفساد الإداري والمالي ..... الخ) لذلك الاستثمار جعل من تأثيره على الناتج الحقيقي يكاد لا يذكر، فضلا عن تدني نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام ، لاسيما في بلد يتمتع بإيرادات كبيرة ، كذلك انخفاض نسب تنفيذ المشاريع ، إذ إنَّ عدم اكتمال التنفيذ لا يجعل لها أي تأثير على الإنتاج وكأنها لم تنفذ قط .

---

[*] ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج الحقيقي من (١،٩ %) عام ٢٠٠٢ إلى (١٠،٤ %) عام ٢٠٠٤ , في حين انخفضت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج الحقيقي من (١٣ % و٤،٣ %) على توالي عام ٢٠٠٢ إلى (١٠،٩ % و٢،٣ %) على التوالي عام ٢٠٠٤ .

[**] يري الاقتصادي (Baumal) في العقد السادس من القرن الماضي القائل بأن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات تعد أكثر غنى , وأن مواطنيها يصبحون تواقين إلى شراء الخدمات عبر الحدود , مما يجعل إنتاجيتهم في طريقها نحو الانخفاض لا محال , ويمكن مقاربة هذا القول مع واقع الاقتصاد العراقي الراهن .ينظر في ذلك: مظهر محمد صالح , الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلف المالية للسياسة النقدية , ٢٠١٢ , ص ٣ . بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي .

أخيراً ، ثمة أمر لا ينبغي نسيانه يمَّيز تنفيذ التخصيصات الاستثمارية وله صلة مباشرة في بناء الطاقات الإنتاجية ، إذ إن ما يخصص للاستثمار في الموازنات الحكومية كان يستخدم على الدوام لامتصاص التقلبات في الإيرادات العامة ، إذ كان يجري اقتطاع التخصيصات الاستثمارية باسم (المناقلة بين النفقات) ، وهذا ما حدث في عامي (٢٠٠٩ و٢٠١٤) على أثر انخفاض الإيرادات العامة ،الناجم عن انخفاض أسعار النفط العالمية **(بدر وخدوري ، ٢٠١٦)**.

في ضوء ما سبق يتبين ما يأتي :

١ – غياب التأثير المرغوب فيه للإنفاق العام على الناتج الحقيقي الإجمالي ، فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) ، إلا أن معدلات نمو الناتج الحقيقي مع النفط وبدونه لم تكن متناسبة مع هذه الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام ، مما يعني ضعف أداء وكفاءة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج الحقيقي.

٢ – هناك علاقة ايجابية ضعيفة في استجابة الناتج الحقيقي مع النفط للتقلبات أسعار النفط الخام طيلة هذه المدة (٢٠١٤-٢٠٠٣) ،ويتضح ذلك من خلال الاستثمارات التي تم تنفيذها في القطاع النفطي ، فضلا عن انعدام العلاقة بين أسعار النفط والناتج الحقيقي بدون النفط ، فعلى الرغم من امكانية استغلالها فيما يحقق النمو الاقتصادي لو كانت ايجابية ، لكن هناك عوامل أدت إلى انخفاضه ، مما اسهمت في اضعاف ذلك التأثير ، بسبب سوء الوضع الامني ، وضعف البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ، كذلك غياب الروح الوطنية لدى المتنفذين في السلطة وممن بيدهم زمام الحكم والانصياع للمكاسب الشخصية وترك الاقتصاد يعوم في بحر من التخلف . كما يمكن أن يكون العامل الاكثر واقعية في بقاء واستمرار الاقتصاد العراقي متخلفا إلى الآن هو تسييس الاقتصاد الوطني بما يخدم الساسة وليس العكس .

الاستنتاجات

١ – هناك اتساق كبير بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق الاستثماري العام ، إذ يزداد بزيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها ، فيما كان ذلك الاتساق ضعيفاً مع الإنفاق الاستهلاكي ، نظرا لحساسية مكوناته وعدم مرونتها اتجاه تلك الأسعار ، فضلا عن سياسة المناقلة بين النفقات، جعلت من ذلك الاتساق ضعيفاً.

٢ – ضعف وغياب التأثير المرغوب فيه للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط وبدونه، فعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام الا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط وبدونه لم تكن تتناسب وتلك الزيادات، مما يدل على ضعف كفاءة واداء الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي .

٣ – كان للاستيرادات دور كبير في امتصاص فائض الطلب الكلي، مما حد من معدلات التضخم المرتفعة.

٤ – إنَّ التقلبات التي تحدث في أسعار النفط الخام لا تؤثر على معدل التضخم في العراق ، إذ شهد الاخير ادنى معدل له خلال مدة الدراسة عندما كانت أسعار النفط في ذروتها وكان ذلك عام ٢٠١٣ ، وهذا يتنافى مع فرضية الدراسة ، وجاء ذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ضمن حدود منخفضة ومقبولة .

التوصيات

١ – ضرورة صياغة استراتيجية واضحة المعالم بشأن ادارة وتخصيص العوائد النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى انهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة التنمية المستدامة بالعوائد النفطية ، ولتحقيق ذلك لابد من تشكيل مجلس يتكون من ممثلي السلطات الثلاثة ومن المتنفذين ذوي الاختصاصات العلمية الدقيقة، ليأخذ على عاتقها رسم السياسات الاقتصادية الكلية بما يحقق الفائدة للاقتصاد بشكل عام ، فيما تكون مراقبة اعمال ذلك المجلس من قبل لجنة تتكون من ممثلين لهيئة النزاهة واللجنة الاقتصادية البرلمانية ومديرية المفتش العام ومن المتخصصين حصرا ، فضلا عن ممثلي عن السلطة القضائية ، على أن لا يشكل ذلك المجلس وفق معايير المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية و أنما وفق المعايير العلمية والمهنية والوطنية .

٢ – تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، لاسيما القطاع السياحي لما يدره من عوائد مالية وفرص عمل كثيرة تسهم في تحسن مستوى معيشة الافراد و الأقلال من مشكلة البطالة ، كما أن استغلاله لا يتطلب جهوداً كبيرةً مقارنة بالقطاعات الاخرى .

٣ – الاقلال من سياسة المناقلة بين النفقات واستخدامها فقط في الاوقات الحرجة جدا ، و رفع تخصيصات الإنفاق الاستثماري بما يحقق التوسع في الطاقات الإنتاجية وبناء البنى الارتكازية بوصفها الارضية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

٤ – ضرورة استمرار السيطرة على معدلات التضخم ومحاولة تحقيق التضخم المستهدف الذي هو احد الاهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١. الأمير ، فؤاد قاسم (٢٠١٥)**النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة** ، بغداد ، دار الغد للنشر .

٢. اوسيلفان ، وآخرون (٢٠١٤) **الاقتصاد الكلي المبادئ والتطبيقات والادوات** ، بيروت ، مكتبة لبنان الناشرون .

٣. بدر ، حسن عبد الله و قدوري ، صباح (٢٠١٦) لماذا لا يؤدي الانفاق الاستثماري دوره في تطوير وتحويل الاقتصاد العراقي ؟ ، شبكة الاقتصاديين العراقيين .استرجع في ١٥ نيسان ٢٠١٧ من . http://iraqieconomists.net/ar/

٤. الجنابي ، طاهر (١٩٩٠) **دراسات في المالية العامة** ، بغداد ، مطابع التعليم العالي .

٥. جوارتيني ، جيمس . استروب ، ريجارد (١٩٩٩) **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص** ، ترجمة عبد الرحمن ، عبد الفتاح ، الرياض ، دار المريخ للنشر .

٦. خليل ، سامي (١٩٩٤) **نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية** ، الجزء الأول ، القاهرة ، وكالة الاهرام للتوزيع .

٧. داود ، سمير سهام (٢٠١٣) أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي ، **مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد ١٩ ، العدد ٧٠ .

٨. دياب ، عبد العزيز بن احمد . الخطيب ، فاروق بن صالح (٢٠١٤) **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، جدة ، د.ن .

٩. رجب ، وضاح نجيب (٢٠١١) **التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي** ، عمان ، دار النفائس للنشر والتوزيع .

١٠. شندي ، اديب قاسم (٢٠١٠) **النقود والبنوك** ، ط ١ ، النجف الأشرف ، دار الضياء .

١١. صالح ، مظهر محمد (٢٠١٢) الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلف المالية للسياسة المالية . بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي .

١٢. الصالحي ، عصام هادي (٢٠١١) **تحليل العوامل المسببة في تذبذب اسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية لدول مختارة** ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية (غير منشورة) .

١٣. عيسى ، صلاح نعمان (١٩٨٢) **دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية** ، بغداد ، مطبعة الارشاد .

١٤. كنعان ، علي (٢٠١١) **النقود والصيرفة والسياسة النقدية** ، دمشق ، د. ن .

١٥. كينز ، جون مايناردِ (٢٠١٠) **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** ، المجلد الأول ، ترجمة عيداروس ،إلهام ، أبو ظبي، دار العين للنشر .

١٦. المالكي، عبد الله بن محمد. عبيد، احمد بن سلمان (٢٠٠٤) التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية باستخدام المعدلات الآنية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد ٣٠ ، العدد ١١٤ .

١٧. المسعودي، توفيق عباس عبد عون (٢٠١٠) دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد ٩ ، العدد ٢٦.

١٨. الهيتي، احمد حسين (٢٠٠٠) **اقتصاديات النفط** ، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر .

١٩. والتر، آرني (٢٠١١) **العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط و أمن الطاقة العالمي** ، ط١، أبوظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

ثانياً : المراجع الانكليزية

1 – Bansal ، Sharad N and Budhedo ، Shradha H (2012) Government expenditure and economic growth : testing of wagner`s hypothesis ، **Indian streams research journal** ،Volume 2 ، Issue 9 .

2 – – Behar ، Alberto and Ritz ، Robert . A (2016) Analysis of OPEC`S strategic actions ،as shale growth and the 2014 oil price crash ، **IMF** ، Working paper .

3 – Gause ، Gregory (2015) **Sultans of wing the Geopolitics of fall Oil Prices** ، Washingtion ، Copyright Brookings Institution .

4 – Kozhan ، Reman (2009) **Financial Econometrics with Eviews** ، S . l ، Ventus Publishing APS.

5 – Matsumoto ، Akito and Arezki ، Rabah (2016) Anew normal for oil market ، **IMF** ، Reterieved 1 mar 2017 from https://blog-imfdirect.imf.org/2016/10/27/a-new-normal-for-the-oil-market/ .

الجدول (١)

تطورات أسعار النفط العراقية والانفاق العام والناتج الاسمي مع النفط وبدونه والطلب الكلي والاستيرادات ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٢-١٩٩٠)

(مليون دينار عراقي)

السنة	معدل سعر برميل النفط العراقي (د/ب)	معدل نموه %	الأنفاق الاستهلاكي العام	معدل نموه %	الأنفاق الاستثماري العام	معدل نموه %	معدل نمو الطلب الكلي	الناتج الاسمي بدون النفط	معدل نموه %	الناتج الاسمي مع النفط	معدل نموه %	معدل نمو الاستيرادات	معدل نمو الرقم القياسي للأسعار المستهلك (تضخم)%
١٩٩٠	١٦،٦	–	٦١٤٢	–	٣١٩٦،٧	–	–	١٦٦٠٠،١	–	٥٥٩٢٦،٥	–	–	-
١٩٩١	١٩،٤	١٦،٩	٧٠٣٣،٣	١٤،٥	١٩،٦	-٤٠،٤	٦٢،٩	٢٣٢٨٥،٥	٤٠،٣	٤٢٤٥١،٦	٢٤،١	-٧٤،٤	١٨٠،٨
١٩٩٢	١٧،٢	-١١،٣	٨٦٩١،٤	٢،٦	٧٢٦٧،٣	٢٨١،٣	٣١،٢	٦١٩٩٢،٦	١٦٦،٢	١١٥١٠٨،٤	١٧١،٢	٤٥،٢	٨٣،٦
١٩٩٣	١٥،٤	-١٠،٥	١٥٧٧١،٨	٨١،٥	١٩٢٢٠،٣	١٦٤،٥	٨٠،٤	١٥٣٦٩٥،٢	١٤٧،٩	٣٢١٦٤٦،٩	١٧٩،٤	-٢،١	٢٠٨،٢
١٩٩٤	١٣،٣	-١٣،٦	٤٢٧٣٤،٦	١٧٠،٩	٢٧٦٩٩،٥	٤٤،١	٣٧٠،٥	٧٦٨٣١١،٤	٤٩٩،٩	١٦٥٨٣٢٥،٨	٥١٥،٦	-٢٩،٦	٤٥٦،٩
١٩٩٥	١٥،١	١٣،٥	١٥٦١١٧،٧	٢٦٥،٣	٨٤٩٣،٥	٢٠٦،٧	٤٩٠،١	٤٢٧٩٥٦٤،٩	٤٥٧	٦٦٩٥٤٨٢،٩	٣٠٣،٨	-١،٥	٣٧٨،٣
١٩٩٦	١٧،١	١٣،٢	١٥٨٧٥٥،٣	١،٧	٣٦٤٣٩	-٥٧،١	-٣٢،٩	٢٧٩٠٤٩٦،١	-٣٤،٨	٦٥٠٠٩٢٤،٦	- ٢،٩	١٠،٢	-١٥،٥
١٩٩٧	١٧،٦	٢،٩	١٢٨٦٥٥٦،٢	٧١٠،٤	٧١٧٠٦،٧	٩٦،٨	٢٦٢،٤	٣٩٤٠٣٣٦،٢	٤١،٢	١٥٠٩٣١٤٤،٠	١٣٢،٢	٥٥٤٤٤٨	٢٢،٦
١٩٩٨	١٠،٢	-٤٢	٣٠٢٠٦٠٣،٩	١٣٤،٨	٩٥٧٩٦،١	٣٣،٦	٣٧،١	٥٣٧٩٦٠٤،٦	٣٦،٥	١٧١٢٥٨٤٧،٥	١٣،٥	٤٥،٦	١٤،٩
١٩٩٩	١٥،٩	٥٥،٩	٢٨٨٠١٩٧،٩	-٤،٦	٢٠١٩٦٠	١١٠،٨	٢٩،١	٧٥٣٧٢٥٨،٧	٤٠،١	٣٤٤٦٤٠١٢،٦	١٠١،٢	١٢٤،٧	١٢،٢
٢٠٠٠	٢٤،٧	٥٥،٣	٥٩٤٤٦٥٦،٨	١٠٦،٤	٣٠٦٠٥٥	٥١،٥	٦٣،٦	٨٣٧٨٧٨٧،٩	١١،٢	٥٠٢١٣٦٩٩،٩	٤٥،٧	١٩،٢	٥،٤
٢٠٠١	١٨،٧	-٣٤،٣	٦٤٨٨٩٨٧،٤	٩،٢	٥٧٧٩٩٣،٨	٨٨،٩	٣١،٥	١٠٥١٥١٩٢،٣	٢٥،٥	٤١٣١٤٥٦٨،٥	- ٠،٢	٠،٢	١٦،١
٢٠٠٢	٢٠،٨	١٢،٢	٧٩١٩٩٦٧،٦	٢٢،١	١١٦٠٧٢٠،٤	١٠٠،٨	٥٤،٣	١٢٠٠١٥٢٨،٦	١٤،١	٤١٠٢٢٩٢٧،٤	- ٠،٧	٢٠٠٦	١٩،٤
المتوسط		٤،٩		١٢٦،٢		٩٠،١	١٢٣،٤		١١٢،١		١٢٣،٦	٤٦٢١٧	١١٥،٢

المصدر :

١- وزارة النفط , شركة تسويق النفط , شعبة المعلومات , نيسان ٢٠١٧ .

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية , مديرية الأرقام القياسية ,دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) , سنوات متعددة .

٣- النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ذاته .

الجدول (٢)

تطورات أسعار النفط العراقية والانفاق العام والناتج الاسمي مع نفط وبدونه والطلب الكلي والاستيرادات ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

(مليون دينار عراقي)

السنة	معدل سعر برميل النفط العراقي (دولار)	معدل نموه %	الأنفاق الاستهلاكي العام	معدل نموه %	الأنفاق الاستثماري العام	معدل نموه %	معدل نمو الطلب الكلي %	الناتج الاسمي بدون النفط	معدل نموه %	الناتج الاسمي مع النفط	معدل نموه %	معدل نمو الاستيرادات %	معدل نمو الرقم القياسي للأسعار المستهلك (تضخم) %
٢٠٠٣	٢٤،٤	١٧،٣	٣٦٣١٥٩٤،٩	-٥٤،١	----	-	-	٩٢٣٦٠١٦،٦	-٢٣	٢٩٥٨٥٧٨٨،٦	-٢٧،٨	١٢،٧	٣٣،٥
٢٠٠٤	٣١،٤	٢٨،٧	١٣٦٠٨٩٤٧،٣	٣٨٤،٨	٣٠١٤٧٣٣	١٥٩،٧	١٠،٦	٥٠١٥٤٨١٧،١	٤٤٣	٥٣٢٣٥٣٥٨،٧	٧٩،٩	٤٩،٨	٢٦،٨
٢٠٠٥	٤٥،٦	٤٥،٢	١٤٦٨٣٣٩٠،٣	٧،٩	٤٥٧٢٠١٨	٥١،٧	٤٨،٢	٣١١٥٣٨١٣،٩	-٣٧،٩	٧٣٥٣٣٥٩٨،٦	٣٨،١	٣٢،٦	٣٧،١
٢٠٠٦	٥٥،٦	٢١،٩	١٤٩٨٤٤٥٤،١	٢،١	٦٠٢٧٦٨٠	٣١،٨	٦٧،٧	٤٢٧٣٦١٤٣،٩	٣٧،٢	٩٥٥٨٧٩٥٤،٨	٢٩،٩	-١٨،٢	٥٣،١
٢٠٠٧	٦٦،٧	١٩،٩	٢٠٨٧١٤٨٤	٣٩،٣	٧٧٢٣٠٤٣،٧	٢٨،١	١٤،٩	٥٢٤٣٧٧١٨،٩	٢٢،٧	١١١٤٥٥٨١٣،٤	١٦،٦	-١٤،٩	٣٠،٩
٢٠٠٨	٨٧،٩	٣١،٨	٢٦١٣٩١٦٦	٢٥،٢	٢٢٨٧٣٤٧٤،٦	١٩٦،٢	٤١،٩	٦٩٨٥٩٦٦٠،٤	٢٤،٩	١٥٧٠٢٦٠٦١،٦	٩ ,٤٠	٥٣،٦	١٢،٧
٢٠٠٩	٥٩،٤	-٣٢،٤	٢٧٥١٧٧٥٩،٧	٥،٣	١٣٣٦٩٥٠٨،٧	-٤١،٦	- ١٥،٤	٧٤٦٤٥١٥٢،٣	٦،٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠،٤	-١٦،٨	٦،٤	٨،٣
٢٠١٠	٧٥،٦	٢٧،٣	٣٠٦٦٠٧٤٣،٧	١١،٤	١٩٨٩٥١٩٠	٤٨،٨	٢٥،٨	٨٩١٥٩٥٦٥،٤	١٩،٤	١٦٢٠٦٤٥٦٥،٥	٢٤،١	٧،٦	٢،٥
٢٠١١	١٠٥	٣٨،٨	٣٦٩٩٩٥٦٢،٩	٢٠،٧	٢٨٨٠٩٠٥٩،٧	٤٤،٨	٣٠	١٠٢٠٧٠٦٨٣،٧	١٤،٥	٢١٧٣٢٧١٠٧،٤	٣٤،١	٩،٢	٥،٦
٢٠١٢	١٠٦	١	٤٢١٥٨٦٣٤،٣	١٣،٩	٤٠٩٠٧٢١٦	٤٢	٢٣،٤	١٢٧٧٨٩٩٣٣،٢	٢٥،٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠،٧	١٦،٩	٢٢،٧	٦،١
٢٠١٣	١٠٢،٣	-٣،٥	٤٧٧٥٥٧٤٢،٧	١٣،٣	٥٢٠٧٢٥١٧	٢٧،٣	٩،٤	١٤٨٠١٣٦٣٩،٧	١٥،٨	٢٧٣٥٨٧٥٢٩،٢	٧،٦	-٢١،٧	١،٩
٢٠١٤	٩١،٦	-١٠،٥	٤٧٩٤٦٩٠٠،١	٠،٤	٤٦٤٣١٨٩٢	-١٠،٨	٢،٩	١٤٩٤٨٠٣١٩،٢	١	٢٦٦٤٢٠٣٨٤،٥	-٢،٦	-٧،٩	٢،٢
المتوسط		١٥،٤		٣٩،٢		٥٢،٥	٢٣،٦		٤٥،٨		١٨،٢	١١	١٨،٤

المصدر :

١- وزارة النفط , شركة تسويق النفط , شعبة المعلومات , نيسان ٢٠١٧ .

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , (مديرية الحسابات القومية , مديرية الأرقام القياسية ,دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) , سنوات متعددة .

٣- النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ذاته .

الجدول (٣)

تطورات أسعار النفط العراقية والانفاق العام والناتج الحقيقي مع النفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٢)

(مليون دينار عراقي)

السنة	معدل سعر برميل النفط العراقي (د/ب)	معدل نموه %	الأنفاق الاستهلاكي العام	معدل نموه %	الأنفاق الاستثماري العام	معدل نموه %	الناتج الحقيقي بدون النفط ١٩٨٨=١٠٠	معدل نموه %	الناتج الحقيقي مع النفط ١٩٨٨=١٠٠	معدل نموه %
١٩٩٠	١٦،٦	–	٦١٤٢	–	٣١٩٦،٧	–	١٣٣٧٠	–	٢٩٧١١،١	–
١٩٩١	١٩،٤	١٦،٩	٧٠٣٣،٣	١٤،٥	١٩٠٦	-٤٠،٤	٧٧٤٠	-٤٢،١	١٠٦٨٢	-٦٤
١٩٩٢	١٧،٢	-١١،٣	٨٦٩١،٤	٢،٦	٧٢٦٧،٣	٢٨١،٣	٩٨٠٤،٢	٢٦،٧	١٤١٦٣،٥	٣٢،٦
١٩٩٣	١٥،٤	-١٠،٥	١٥٧٧١،٨	٨١،٥	١٩٢٢٠،٣	١٦٤،٥	١٤٩٦٤،٢	٥٢،٦	١٨٤٥٣،٦	٣٠،٣
١٩٩٤	١٣،٣	-١٣،٦	٤٢٧٣٤،٦	١٧٠،٩	٢٧٦٩٩،٥	٤٤،١	١٤٨٣٢،١	-٠،٩	١٩١٦٤،٩	٣،٩
١٩٩٥	١٥،١	١٣،٥	١٥٦١١٧،٧	٢٦٥،٣	٨٤٩٣،٥	٢٠٦،٧	١٤٦٢٠،٥	-١،٤	١٩٥٧١،٢	٢،١
١٩٩٦	١٧،١	١٣،٢	١٥٨٧٥٥،٣	١،٧	٣٦٤٣٩	-٥٧،١	١٦٢٥١،٢	١١،٢	٢١٧٢٨،١	١١
١٩٩٧	١٧،٦	٢،٩	١٢٨٦٥٥٦،٢	٧١٠،٤	٧١٧٠٦،٧	٩٦،٨	١٣٦٥٨،٥	-١٦	٢٦٣٤٢،٧	٢١،٢
١٩٩٨	١٠،٢	-٤٢	٣٠٢٠٦٠٣،٩	١٣٤،٨	٩٥٧٩٦،١	٣٣،٦	١٤٥٥٩	٦،٦	٣٥٥٢٥	٣٤،٩
١٩٩٩	١٥،٩	٥٥،٩	٢٨٨٠١٩٧،٩	-٤،٦	٢٠١٩٦٠	١١٠،٨	١٦٤٣٤،٢	١٢،٩	٤١٧٧١،١	١٧،٦
٢٠٠٠	٢٤،٧	٥٥،٣	٥٩٤٤٦٥٦،٨	١٠٦،٤	٣٠٦٠٥٥	٥١،٥	١٦٤٣٥،٧	٠،٠١	٤٢٣٥٨،٦	١،٤
٢٠٠١	١٨،٧	-٣٤،٣	٦٤٨٨٩٨٧،٤	٩،٢	٥٧٧٩٩٣،٨	٨٨،٩	١٧٦٠٩،٤	٧،١	٤٣٣٣٥،١	٢،٣
٢٠٠٢	٢٠،٨	١٢،٢	٧٩١٩٩٦٧،٦	٢٢،١	١١٦٠٧٢٠،٤	١٠٠،٨	١٨١٩٨،١	٣،٣	٤٠٣٤٤،٩	-٦،٩
المتوسط		٤،٩		١٢٦،٢		٩٠،١		٥		٧،٢

المصدر :

١- وزارة النفط , شركة تسويق النفط , شعبة المعلومات , نيسان ٢٠١٧ ,

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , (مديرية الحسابات القومية , مديرية الأرقام القياسية ,دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) , سنوات متعددة ,

النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ذاته.

الجدول (٤)

تطورات أسعار النفط العراقية والانفاق العام والناتج الحقيقي مع النفط وبدونه في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

(مليون دينار عراقي)

السنة	معدل سعر برميل النفط العراقي (د/ب)	معدل نموه %	الأنفاق الاستهلاكي العام	معدل نموه %	الأنفاق الاستثماري العام	معدل نموه %	الناتج الحقيقي بدون النفط ١٩٨٨=١٠٠	معدل نموه %	الناتج الحقيقي مع النفط ١٩٨٨=١٠٠	معدل نموه %
٢٠٠٣	٢٤،٤	١٧،٣	٣٦٣١٥٩٤،٩	-٥٤،١	-----	---	١٣٠٤٧،٥	-٢٨،٣	٢٦٩٩٠،٤	-٣٣،١
٢٠٠٤	٣١،٤	٢٨،٧	١٣٦٠٨٩٤٧،٣	٣٨٤،٨	٣٠١٤٧٣٣	١٥٩،٧	٢١٧٢٢،٢	٦٦،٥	٤١٦٠٧،٨	٥٤،٢
٢٠٠٥	٤٥،٦	٤٥،٢	١٤٦٨٣٣٩٠،٣	٧،٩	٤٥٧٢٠١٨	٥١،٧	٢٥١١٩،٢	١٥،٦	٤٣٤٤٣٨،٨	٤،٤
٢٠٠٦	٥٥،٦	٢١،٩	١٤٩٨٤٤٥٤،١	٢،١	٦٠٢٧٦٨٠	٣١،٨	٢٨٥٢٣،٩	١٣،٦	٤٧٨٥١،٤	١٠،٢
٢٠٠٧	٦٦،٧	١٩،٩	٢٠٨٧١٤٨٤	٣٩،٣	٧٧٢٣٠٤٣،٧	٢٨،١	٢٧٧٣٢،١	-٢،٨	٤٨٥١٠،٦	١،٤
٢٠٠٨	٨٧،٩	٣١،٨	٢٦١٣٩١٦٦	٢٥،٢	٢٢٨٧٣٤٧٤،٦	١٩٦،٢	٢٨٣٤٤،٩	٢،٢	٥١٧١٦،٦	٦،٦
٢٠٠٩	٥٩،٤	-٣٢،٤	٢٧٥١٧٧٥٩،٧	٥،٣	١٣٣٦٩٥٠٨،٧	-٤١،٦	٣٠٨٤٣،٥	٨،٨	٥٤٧٢١،٢	٥،٨
٢٠١٠	٧٥،٦	٢٧،٣	٣٠٦٦٠٧٤٣،٧	١١،٤	١٩٨٩٥١٩٠	٤٨،٨	٣٣٦٥٢	٩،١	٥٧٧٥١،٦	٥،٥
٢٠١١	١٠٥	٣٨،٨	٣٦٩٩٩٥٦٢،٩	٢٠،٧	٢٨٨٠٩٠٥٩،٧	٤٤،٨	٣٦٥٢٧	٨،٥	٦٣٦٥٠،٤	١٠،٢
٢٠١٢	١٠٦	١	٤٢١٥٨٦٣٤،٣	١٣،٩	٤٠٩٠٧٢١٦	٤٢	٤١٠٥٨،٥	١٢،٤	٧١٦٨٠،٨	١٢،٦
٢٠١٣	١٠٢،٣	-٣،٥	٤٧٧٥٥٧٤٢،٧	١٣،٣	٥٢٠٧٢٥١٧	٢٧،٣	٤٥٣١٩،٨	١٠،٤	٧٦٩٢٢	٧،٣
٢٠١٤	٩١،٦	-١٠،٥	٤٧٩٤٦٩٠٠،١	٠،٤	٤٦٤٣١٨٩٢	-١٠،٨	٤٤٨١٢،٨	-١،١	٧٧٧٨٩،٧	١،١
المتوسط		١٥،٤		٣٩،٢		٥٢،٥		٩،٦		٧،٢

المصدر :

١- وزارة النفط , شركة تسويق النفط , شعبة المعلومات , نيسان ٢٠١٧ ,

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء , (مديرية الحسابات القومية , مديرية الأرقام القياسية ,دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية) , سنوات متعددة ,

النسب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ذاته.